الأنباء
الاحد 10 يناير 2016

في استنتاج مماثل لنتائج استطلاع «رويترز»

«S&P»: إصدارات الصكوك تتراجع 21٪ في 2016.. بسبب النفط

محمود عيسى

على غرار ما توصل اليه استطلاع وكالة رويترز لمديري الصناديق الاستثمارية في الشرق الاوسط من تشاؤم حيال إصدارات السندات العادية في 2016 والذي نشرته «الأنباء» في 2016/1/1، توقعت وكالة «ستاندارد اند بورز»(S&P) ان تتعرض الصكوك او السندات الاسلامية الى ضغوط في العام الجديد بسبب استمرار هبوط أسعار النفط العالمية وما تحدثه من أثار حادة على اقتصادات الدول المنتجة.

فقد قالت الوكالة في تقرير صدر أخيرا ان تأثير الهبوط سيبقي على اصدارات الصكوك العالمية في 2016 دون مستويات الذروة التي سجلتها في فترات سابقة ويؤدي الى تراجع بنسبة 20,6٪ على أساس سنوي وتوقعت ان تتراوح القيمة الاجمالية لهذه الاصدارات بين 50 مليارا و55 مليار دولار، مقارنة مع 63 مليار دولار و116,4 مليار دولار خلال عامي 2015 و2014 على التوالي.

لا بديل للدول النفطية وماليزيا عن خفض المصروفات

55 مليار دولار إصدارات متوقعة في 2016

السياسات النقدية وتدهور أسعار النفط يؤديان لجفاف السيولة في الأسواق

عملية تصحيح

ونقلت صحيفة «غلف بيزنس» عن التقرير قوله ان عملية التصحيح قد بدأت العام الماضي وجاءت كنتيجة مباشرة ورئيسية لقرار بنك نيجارا الماليزي – البنك المركزي – والذي يعتبر اكبر مصدر للصكوك في العالم، بالتوقف عن اصدارها.

وأضافت انه باستثناء البنك المذكور، فان التراجع في اصدار السندات سيبلغ 5٪ في عام 2015 عما كان عليه في عام 2014.

وتوقعت «ستاندارد اند بورز» ان تؤدي عوامل مهمة منها تطورات السياسة النقدية الاميركية والاوروبية، وهبوط أسعار النفط، وأخيرا رفع العقوبات المتوقع عن تصدير النفط الايراني الى التأثير على اصدارات الصكوك العالمية خلال العام الحالي.

وأضافت ان السياسات النقدية والتدهور المتواصل في اسعار النفط قد يؤديان الى جفاف مصادر السيولة في الاسواق المحلية والدولية ما يؤدي بالتالي الى الاضرار بالاصدارات.

أسعار ضعيفة

وأعربت الوكالة عن اعتقادها بان اسعار النفط ستبقى ضعيفة، وربما لن يكون ثمة خيار امام بعض الدول المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي وماليزيا، إلا ان تقلص مصروفاتها الاستثمارية، ما يؤدي بدوره الى تقليص الاحتياجات التمويلية وربما خفض الاصدارات ايضا على الصعيدين التقليدي أو الاسلامي.

وفضلا عن ذلك، قالت الوكالة ان العديد من الدول المصدرة للصكوك ربما تقرر التوجه الى الاسواق التقليدية بدلا من الاسواق الاسلامية، لان الاولى اقل تعقيدا على ان اسواق الصكوك قد تستمد دعما طفيفا من برنامج البنك المركزي الاوروبي للتيسير الكمي والذي قد يكون من شأنه تحفيز بعض المستثمرين الأوروبيين لدخول الاسواق الاسلامية من خلال الصكوك.

تحقيق تقدم

وتوقعت الوكالة ان تحقق اسواق الصكوك بعض التقدم اذا ما عززت ايران إنفاقها على مشروعات البنية التحتية بعد رفع العقوبات الدولية عنها، كما ان صناعة الصكوك قد تتعزز بسبب قيام المؤسسات المالية العالمية برفع اسعار الفائدة.

وقال التقرير انه على مدى السنوات القليلة المقبلة، تعتقد الوكالة ان سوق الصكوك سيكتسب قوة نتيجة الانخراط الاوسع لكبريات المؤسسات المالية المعنية بإصدارات الصكوك مثل مجموعة البنك الاسلامي للتنمية ومجلس الخدمات المالية الاسلامية والسوق المالية العالمية الاسلامية الى جانب مؤسسات جديدة مثل صندوق النقد الدولي، حيث ان هذه المؤسسات تعكف على العديد من المشروعات لتقوية الأسس التي تقوم عليها صناعة المالية الاسلامية وتهيئ نفسها لمزيد من الانهماك في ابتكار منتجات جديدة بهدف تسريع نمو الاصدارات.

تقرير الشال

12 مليار دولار حجم صادرات الخليج لإيران.. مقابل 5 مليارات واردات

قال تقرير الشال انه مع تزامن قطع العلاقات الديبلوماسية ووقف التعامل التجاري بين السعودية والبحرين مع إيران، وإذا استثنينا الإمارات، لا يبدو أن التعامل التجاري السلعي بين دول مجلس التعاون وإيران كبير أو مؤثر.

وفي التفاصيل، بلغت قيمة صادرات دول التعاون لإيران نحو 11,735 مليار دولار، بينما بلغت قيمة واردات دول التعاون من إيران نحو 4,848 مليارات دولار، أي إن ميزان التبادل السلعي مع إيران يحقق فائضا لدول التعاون بحدود 6,887 مليارات دولار. ولكن، لا معنى كبيرا لهذه الأرقام إذا استثنينا الإمارات، فنصيبها من إجمالي الصادرات السلعية بلغ نحو 11,208 مليار دولار أو نحو 95,5٪ من جملة صادرات دول التعاون لإيران.

45٪ انخفاض في الإيرادات المحصلة

قال تقرير الشال الاقتصادي ان تقرير المتابعة الشهرية لوزارة المالية لغاية نوفمبر 2015 يشير إلى انخفاض كبير في جانب الإيرادات، فحتى 30 نوفمبر 2015، أي 8 شهور من السنة المالية الحالية 2016/2015، بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 10,420 مليار دينار، أو ما نسبته 85,3٪ من جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 12,2106 مليار دينار، وبانخفاض ملحوظ بلغت نحو 45,2٪، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة 2015/2014، والبالغة نحو 19,027 مليار دينار.

وفي التفاصيل، تقدر النشرة الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 2015/11/30، بنحو 9,681 مليارات دينار، أي بما نسبته نحو 90٪ من الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 10,7575 مليارات دينار، وبما نسبته نحو 92,9٪ من جملة الإيرادات المحصلة.

وما تحصل من الإيرادات النفطية، خلال الشهور الـ 8 الأولى من السنة المالية الحالية، عند معدل سعر برميل النفط الكويتي البالغ نحو 49,9 دولارا، كان أقل بنحو 8,26 مليارات دينار، أي بما نسبته 46,1٪، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفائتة.

رأي

Mustafa@almudhaf.com
مصطفى غازي المضف

التجار أفضل من.. الحكومة

الحكومة بكامل اعضائها السابقين والحاليين والقادمين نكن لهم كل احترام وتقدير، ولا نزكي أحدا على حساب أحد، لكن لنسأل انفسنا ونقارن بينهم وبين نظرائهم في دول الخليج ذات الموارد المشابهة والعادات والتقاليد الواحدة وذوات أنظمة سياسة أكثر صعوبة وأقل حرية «حسب ادعائنا».

هل نستطيع ان نقارن حكوماتنا بحكومات دبي والتي وصلت الى الحكومة الذكية (وليست الإلكترونية)، ووضعت اهدافا واضحة للتنفيذ قبل عام 2025 ومنها الوصول الى المريخ (ونحن لا نملك حتى توصيفا وظيفيا لأي مهنة متعلقة بالفضاء أساسا)؟ هل نستطيع مقارنة وزارة التعليم بوزارة المملكة العربية السعودية وخططها للابتعاث والهدف منها وترتيبها وتنظيمها وعدد الكراسي في الجامعات المرموقة؟ هل يستطيع الاتحاد الكويتي لكرة القدم ان يقدم للرياضة الكويتية كنظرائه في قطر وخطتهم في التنمية الرياضية وبناء المنشآت وكسب حق استضافة كأس العالم؟ او أي بطولة رياضية عالمية؟ هل تستطيع بلدية الكويت تنظيم المباني والمساكن واحجامها ووحدات قياساتها مثل البلدية في ابوظبي؟

ولو استمررنا في وضع الأمثلة، فلن تكفينا مقالة واحدة.

في المقابل، قارن القطاع الخاص الكويتي مع نظرائه من الشركات في الدول المحيطة، قارن بيت التمويل الكويتي مع نظرائه من البنوك الإسلامية في المنطقة.

قارن بنك الكويت الوطني مع نظرائه من البنوك التقليدية في المنطقة.

قارن بين زين للاتصالات ونظرائها من شركات عربية خاصة ابتدأت محليا.

قارن بين مجمعاتنا التي بنيت بالكامل من شركات خاصة ونظرائها في دول الجوار. وكذلك انظروا الى مجموعة الشايع صاحبة اكبر سلسلة وكالات بالعالم واكبر شركة للتجزئة في المنطقة.

انظروا الى دورة الروضان الرمضانية والتي تعدت الدوري الكويت بسنين ضوئية مضمونا وتنافسا وتنظيما ومشاركة وحضورا، وقارنوه مع نظرائه من البطولات الرمضانية في دول الخليج.

كذلك موقع طلبات، والصفقة الصاروخية (تبارك الرحمن)، وقارنوه مع المواقع الإلكترونية في المنطقة، لن تجدوا من هو 10٪ من جودة وذكاء ونجاح طلبات، قارنوا قطاع التغذية في الكويت ومستوى المطاعم المؤسسة بالكويت عن طريق مبادرينا، وقارنوها مع المبادرين في دول الجوار.

قارنوا سلسلة مطاعم (B+F) التي اقتحمت السوق الخليجية بنجاح مبهر ومنقطع النظير، في البحرين، عمان، دبي والرياض، وفي المقابل اسألوا أنفسكم هل هناك سلسلة مطاعم من مبادر محلي في دول الجوار، قد لاقت هذا النجاح او نصفه او حتى ربعه؟

هل تعرفون الفنادق الكويتية على الساحل البرتغالي؟ والملاعب التي استضافت مباريات كأس العالم في جنوب افريقيا؟ وغابات البخور المملوكة بالكامل لأحد تجار العطور بالكويت؟ والفنادق الضخمة في لندن؟ وعضوية مجلس ادارة ومقعد في شركة بورشه الأم؟ وملكية شركة سيارات اوستن مارتن؟ كلها شركات كويتية خاصة، لم يتنافس معها اي شركة خاصة (غير حكومية بشكل او بآخر) من دول الجوار.

هل تعلمون ان هناك فريقين في الدوري الإنجليزي (الدرجة الأولى والدرجة الثانية، وليس الدرجة الممتازة) مملوكان بالكامل لمستثمرين كويتيين؟ احدهما هو فواز الحساوي، وهم مستثمرون على شكل افراد وشركات خاصة، وليست محفظة حكومية او استثمارات دولة من ضمن صناديقهم السيادية.

قارنوا بتجرد من العواطف، وأعدكم بكل بساطة باننا سنعي بأن تجار الكويت والقطاع الخاص دائما ما كانوا وما زالوا سباقين وروادا، كل حسب قطاعه، وان دل ذلك على شيء فهو يدل على قوة وصهوة التجار وحضورهم في المحافل التجارية في المنطقة، واسهاماتهم الواضحة في وضع اللبنات الأساسية للنظم الاقتصادية والتجارية لدول الجوار، بداية في دبي.

الحياة السياسية السابقة ذهبت بلا عودة ان شاء الله، لكن بعدما شوهت سمعة التجار بطريقة متعمدة، وربطوا كلمة المناقصة بالسرقة، والخصخصة بالنهب، وحان الآن وقت تعاون الحكومة مع القطاع الخاص، لكي تكون هناك قطاعات خدمية في الكويت يستفيد منها، تدمج بين طموح وتنظيم ورؤية القطاع الخاص، وإمكانيات ونفوذ الحكومة.

194 مليار دولار خسائر أثرياء العالم في أول أسبوع من 2016

أحمد موسى

مني أكبر 400 ملياردير من أثرياء العالم بخسائر فادحة في أول اسبوع من عام 2016 تخطت 194 مليار دولار بسبب التراجعات الحادة لأسواق الأسهم التي جاءت بفعل ضعف البيانات الاقتصادية للصين واستمرار تهاوي أسعار النفط.

ووفقا لقائمة «بلومبيرغ» لأثرياء العالم البالغة 400 شخص سجل 47 ملياردير خسائر بنحو مليار دولار أو أكثر لكل منهم بعد التراجعات الأسوأ منذ عام 2011 التي منيت بها أسواق الأسهم الأميركية.

وأضافت أن قائمة أكبر 400 من أثرياء العالم سجلت ثرواتهم نحو 3,7 تريليونات دولار بنهاية الأسبوع الماضي مقارنة مع 4 تريليونات دولار للعام الماضي بتراجع بلغت نسبته 7,5٪.

وأشارت إلى أن أثرياء العالم سجلوا خسائر خلال عام 2015 بنحو 29 مليار دولار مقابل 194 مليار دولار خلال الأسبوع الأول من عام 2016 لتؤكد تلك الخسائر التوقعات بأن العام الجديد سيكون قاسيا على أسواق المال العالمية.

وسجلت أسعار النفط تراجعا هو الأسوأ منذ 11 عاما ليصل خام برنت إلى مستوى 32 دولارا للبرميل.

وقالت «بلومبيرغ» إن بيل غيتس أغنى شخص بالعالم خسر خلال الأسبوع الماضي وحده 4,5 مليارات دولار لتنخفض ثروته إلى 79,2 مليار دولار، فيما خسر الملياردير الإسباني أمانسيو أورتيغا 3,4 مليارات دولار من ثروته لتبلغ 69,5 مليار دولار.

وأضافت ان من بين قائمة أثرياء العالم البالغة 400 شخص سجل 11 ملياردير فقط أرباح من بينهم ورثة وال مارت ستورز.

وسجلت الأسواق العالمية هبوطا بعد تزايد مخاوف المستثمرين العالميين من قدرة بكين على التحكم في أسواقها المالية، فضلا عن انخفاض سعر صرف العملة الصينية اليوان، وهو ما زاد المخاوف من تراجع نمو ثاني أكبر اقتصادات العالم.

نتيجة خفض الإمدادات الأميركية وارتفاع الصادرات الإيرانية واستقرار إنتاج «أوبيك»

«قطر الوطني»: 44 دولاراً سعر متوقع لـ «برنت» في 2016

قال تقرير صادر عن بنك قطر الوطني ان أسواق النفط قد عانت من ارتفاع الفائض في المعروض منذ بداية 2014، وقد أدى تراكم المخزون إلى انخفاض حاد في أسعار النفط من 115 دولارا للبرميل في منتصف 2014 إلى 34 دولاراً في الوقت الحاضر.

واضاف التقرير ان أحدث البيانات تشير إلى أن سوق النفط قد بدأ في التكيف ببطء مع الاختلال بين الطلب والعرض، فانخفاض الأسعار يشجع على زيادة استهلاك الطاقة، كما يدفع بمنتجي النفط العالي التكلفة الى خارج السوق، حيث سيعمل المسار الذي يأخذه تكيف السوق فضلا عن تأثير الصدمات الجديدة على تحديد أسعار النفط خلال العام الحالي.

واشار التقرير الى انه وفقا للرؤية المبنية على افتراضات استمرار النمو في الطلب، وخفض الإمدادات من الولايات المتحدة، وارتفاع الصادرات الإيرانية، واستقرار الإنتاج لدى بقية دول الأوبك، فهناك توقعات بأن يكون متوسط سعر خام برنت 44 دولارا للبرميل في 2016.

واوضح تقرير بنك قطر الوطني انه لتقييم اسعار النفط في 2016 وكيف ستتأثر الاسعار وفقا للعرض والطلب، فإن هناك 3 سيناريوهات لذلك، حيث يقدم كل سيناريو منها مجموعة من وجهات النظر حول تحديد اسعار النفط خلال العام الحالي، وهي كما يلي:

بنك قطر الوطني وضع 3 سيناريوهات متوقعة لأسعار النفط في 2016.. فأيها سيتحقق؟

تراجع إنتاج النفط الصخري بـ 400 ألف برميل يومياً سيؤدي لخروج بعض المنتجين من السوق

رفع العقوبات عن إيران سيرفع إنتاجها بـ 600 ألف برميل يومياً في يونيو 2016

1 ـ السيناريو الأساسي

في ظل هذا السيناريو، توقع التقرير ارتفاع الطلب على النفط بواقع 1,2 مليون برميل يوميا خلال 2016، تماشيا مع توقعات الوكالة الدولية للطاقة، وستظل الصين والدول الآسيوية النامية الأخرى هي المحرك الرئيسي لنمو الطلب العالمي، حيث ان ارتفاع طلب المستهلكين الصينيين على السيارات والنقل يفوق تباطؤ الطلب على الطاقة في القطاع الصناعي.

كما يفترض التقرير أن يتم تقليص انتاج النفط الصخري الأميركي بمقدار 400 الف برميل يوميا مع اضطرار بعض منتجي النفط العالي التكلفة للخروج من السوق، وتماشيا مع توقعات الوكالة الدولية للطاقة، توقع التقرير ارتفاعا تدريجيا في إنتاج النفط الإيراني ليضيف 600 الف برميل في اليوم للمعروض العالمي من النفط بحلول يونيو 2016 مع رفع العقوبات خلال الربع الثاني من السنة. وأخيرا، توقع التقرير أن يتم الإبقاء على إنتاج منظمة أوبيك من النفط الخام، من دون احتساب المعروض الإيراني الإضافي، عند المستويات الحالية بواقع 31,7 مليون برميل يوميا.

في ظل هذا السيناريو، من المحتمل أن يتقلص فائض المعروض في الأسواق إلى 0,8 مليون برميل في اليوم. وبناء على العلاقة التاريخية بين التغييرات في فائض المعروض وأسعار النفط، توقع التقرير أن تبلغ أسعار النفط متوسط 44 دولارا للبرميل في عام 2016 بانخفاض عن متوسط 54 دولارا للبرميل في 2015.

2 ـ سيناريو انخفاض الأسعار

يتوقع التقرير في هذا السيناريو أن يتراجع نمو الطلب أكثر ليبلغ نحو 900 الف برميل يوميا، أي مكافئ لحجم نمو الطلب في 2014، كما يفترض التقرير أن منتجي النفط الصخري الأميركي لن يقلصوا من إنتاجهم وسينجحون في الإبقاء على مستويات الإنتاج الحالية.

ومن المفترض أن يتم رفع العقوبات عن إيران خلال الربع الأول من 2016 في هذا السيناريو، وسيسمح ذلك لإيران بزيادة إنتاجها بمقدار مليون برميل في اليوم مع نهاية السنة، وهو أعلى مستوى في نطاق تقديرات المحللين، كما يفترض أن تضخ بلدان أخرى في أوبيك المزيد من النفط في الأسواق، مما سيضيف متوسط 700 ألف برميل يوميا.

وبحسب هذا السيناريو، ستتفاقم اختلالات السوق وسيزيد فائض المعروض إلى 2,2 مليون برميل يوميا، ونتيجة لذلك يتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط 36 دولارا في 2016، وهو تراجع بمقدار الثلث تقريبا مقارنة بمتوسط أسعار عام 2015.

3 ـ سيناريو ارتفاع الأسعار

يفترض هذا السيناريو أن النمو القوي في الطلب الذي حدث في 2015 والذي بلغ 1,6 مليون برميل يوميا سيستمر في 2016. ومن المزمع أن يتقلص المعروض الأميركي أكثر من المتوقع بواقع 600 الف برميل يوميا، كما يفترض أن تضيف إيران مقدار 300 الف برميل يوميا فقط بنهاية 2016. ومن المتوقع أن يتم خفض انتاج دول أوبيك الأخرى قليلا، ربما بسبب عوامل جيوسياسية أو أمنية.

وفقا لهذا السيناريو، سيستعيد السوق توازنه في 2016 حيث سيتجاوز نمو الطلب نمو المعروض بواقع 0,3 مليون برميل في اليوم، وعندما يبدأ ذلك في تقليص المخزونات الضخمة التي تكونت خلال السنوات القليلة الماضية، سيبلغ متوسط أسعار النفط 50 دولارا للبرميل في 2016.

الترقب يسيطر على تعاملات البورصة انتظاراً لنتائج 2015

«بيان»: السوق الكويتي الخامس خليجياً في نسبة الخسائر

قالت شركة بيان للاستثمار ان سوق الكويت للأوراق المالية يشهد حالة من الترقب انتظارا لإعلان الشركات المدرجة نتائجها المالية لعام 2015 والتي من المتوقع أن تعلن في الأسابيع القليلة المقبلة.

وقالت الشركة في تقرير متخصص ان السوق استقبل 2016 باللون الأحمر وسجلت مؤشراته الـ 3 خسائر متباينة، تزامنا مع الخسائر التي منيت بها معظم مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية الأخرى على وقع التطورات التي تشهدها المنطقة.

وقالت انه بمقارنة أداء السوق مع الأسواق الخليجية فقد حل خامسا بنسبة الخسائر، حيث أنهت جميعها تعاملات الأسبوع على خسائر متباينة تراوحت بين 1 و9٪ بقيادة سوقي السعودية وقطر اللذين كانا الأكثر خسارة، بينما كان مسقط والبحرين الأقل خسارة.

وأضافت ان السوق شهد تراجع نشاط التداول فيه بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الأخير من 2015، لاسيما السيولة المتداولة التي انخفضت في جلسة الأربعاء الماضي بشكل لافت، حيث بلغت 6,6 ملايين دينار، وهو أدنى مستوى لها منذ عام ونصف العام تقريبا.

وأوضحت ان تراجع أسعار الكثير من الأسهم أدى إلى خسارة القيمة الرأسمالية للسوق أكثر من 600 مليون دينار خلال أربع جلسات فقط لتصل إلى 24,66 مليار دينار بالمقارنة مع 25,27 مليار دينار مع نهاية الأسبوع قبل الماضي.